الاتجاهات الديموغرافية والأفاق المستقبلية في الأردن

المجلس الأعلى للسكان

2021

الملخص

شـهدت المئوية الأولى للأردن تغيراتٍ جوهريةٍ في كافة الجوانب المجتمعية وخاصـة في ديناميكيات السـكان (العوامل المسـؤولة عن التغير السكاني؛ المواليد والوفيات والهجرة).

فقد بدا معدل المواليد الخام بالانخفاض التدريجي في نهاية السـبعينات، ثم انجه الى الانخفاض بصـورة أكثر تسـارعا في بداية التسـعينيات من القرن الماضي، فقد انخفض المعدل من 44مولود لكل ألف من السكان في عام 1987 إلى الى 20.6 مولود عام 2019، وانخفض معدل الأنجاب الكلي من 7.3 طفل للمرأة عام 1976 إلى (2.7) طفل للمرأة في عام (2018).

كما شـــهد معدل الوفاة الخام انخفاضـــاً من 22 وفاة لكل ألف من الســـكان في مطلع الخمســـينات إلى 6 وفاة لكل ألف من السكان في عام 2019، ويعزى ذلك الى تحسن الأحوال المعيشية العامة للسكان.

كما لعبت الهجرة دورا هاما في التغيرات السـكانية؛ فقد اسـتوعب الأردن في المئوية الأولى العديد من موجات الهجرة الدولية، إذ تشير الإحصاءات انه خلال النصف الثاني من المئوية ارتفعت نسبة الأجانب من 4.2% عام 1979 الى 7.6 % في عام 1994 وإلى 7.7 % في عام 2004 والى 31% عام 2015.

لقد كان للتغيرات في ديناميكيات الســكان انعكاســات على العديد من الجوانب، فقد رصــدت الدراســة تبايناً ملحوظاً في معدلات النمو السـكانية تبعاً للتغيرات التي شـهدتها عناصـر النمو السـكاني المواليد والوفيات والهجرة، وان معدلات النمو السكاني المرتفعة ضاعفت من عدد سكان الأردن 48 مرة خلال الفترة 1952-2020، وإذا استمر معدل النمو السكاني المقدر للفترة 2015-2020 قان عدد سكان الأردن عام 2020 سيتضاعف بعد 35 سنة.

كما كان للتغيرات التي حدثت في ديناميكيات السـكان تأثير جوهري على التركيب العمري للسـكان فقد اتجهت نسـبة صـغار السن دون سن 15 سنة الى الانخفاض من 51.6% عام 1979 الى 34.3% عام 2020، وبالمقابل ارتفعت نسبة السكان قي سن العمل من 45.6% عام 1979 الى 62% عام 2020، حيث يعتبر ذلك مؤشـــرا على أن الأردن يمير بمرحلة تحول ديموغرافي ستفضي الى فرصة سكانية ستبلغ ذروتها في المئوية الثانية، في عام 2040 عندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل الى67.7% وتنخفض نسـبة الإعالة العمرية الى 47.7%، حيث سـتتاح للأردن فرصـة تاريخية للاسـتثمار في رأس المال البشـري كافية الى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، اذا ما تم الاستعداد لهذه المرحلة.

وقد تضمنت هذه الدراسة[1] تشخيصا لوضع اتجاهات ديناميكيات السكان ومخرجاتها في المئوية الأولى للدولة الأردنية، وعلاقتها بالتنمية للوقوف على أبرز التحديات في المئوية الثانية، بالإضافة الى الأفاق المستقبلية للتغيرات الديموغرافية في المئوية الثانية للدولة الأردنية.

1 أعدت هذه الدراسة من قبل عطوفة الأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان الدكتورة عبلة عماوي، والمدير الفني والباحث الرئيسي غالب العزة وقدمت في مؤتمر المجتمع الأردني في مئة عام الذي عقدته الجامعة الأردنية في 21- تشرين أول 2021

أولا: اتجاهات ديناميكيات السكان في المئوية الأولى للدولة الأردنية

كما هو الحال في أي مجتمع هناك ثلاثة أسباب مباشرة للتغير السكاني في الأردن هي: الإنجاب، والوفيات (التغير الطبيعي)، وصافي الهجرة الدولية (التغير غير الطبيعي)، والتاريخ الديموغرافي للأردن يشير الى أن الأسباب الثلاث أدت إلى زيادة سريعة في عدد السكان خلال الفترة الماضية:

1. اتجاه الإنجاب مقاسا بمعدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) 1952-2020

تميز معدل المواليد الخام قبل منتصف السبعينات بالارتفاع الواضح والثبات النسبي، حيث كانت قيمته حوالي 50 مولودا لكل ألف من السكان. ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض التدريجي في نهاية السبعينات، ثم اتجه الى الانخفاض بصورة أكثر تسارعا في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فقد انخفض المعدل من 44 في عام 1987 إلى 37.2 في عام 1990 ثم إلى 29 في عام 2004 ثم الى 20.6 عام 2019.

شكل (1) **اتجاه الإنجاب مقاسا بمعدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) للفترة 1952-2020**

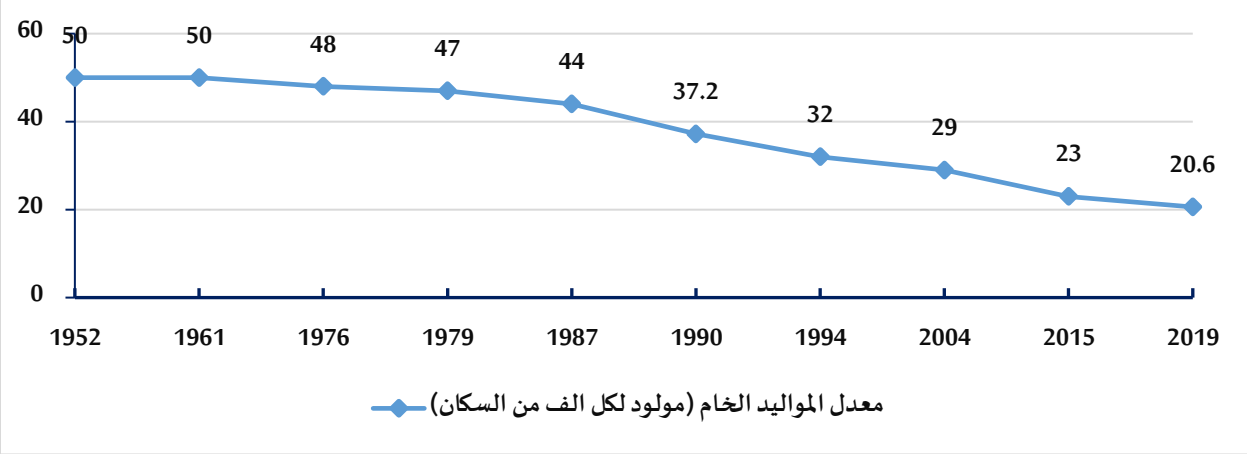

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2012، 2019، مسح الخصوبة 1976، مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر 1987، مسح السكان والصحة الأسرية 1990

2. التغيرات في معدلات الإنجاب الكلية في الأردن (طفل لكل امرأة في سن الإنجاب) حسب سنوات مختارة

تميزت معدلات الإنجاب في الأردن بالارتفاع الكبير مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد حافظت هذه المعدلات على مستوياتها المرتفعة خلال عدة عقود من الزمن ولم تظهر دلائل واضحة تشير إلى انخفاضها إلا في نهاية عقد السبعينات وما تلاه حيث أصبح الانخفاض أكثر وضوحاً وغدا سمة مميزة لمعدلات الإنجاب في الأردن. لقد كان للإنجاب الدور الأكبر في التغير السكاني في الأردن، وكما هو مبين في الشكل (2) فقد انخفض معدل الإنجاب الكلي من 9 طفل للمرأة عام 1961 إلى (5.6) طفل للمرأة في عام (1990) وإلى (2.7) طفل للمرأة في عام (2018). وتشير هذه المعطيات إلى أن معدل الإنجاب الكلي فقد (70 %) من قيمته بين عامي (1961 و2017)، ويعزى ذلك الى العديد من الأسباب أبرزها:

- الارتفاع في متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث: فقد ارتفع من 21.1 سنة في عام 1979 ليصل إلى 26.6 سنة في عام 18/2017.
- الارتفاع في نسبة السيدات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل: فقد ارتفعت من 21.1% في عام 1972 الى34.9% عام 1990 الى 52% عام 18/2017.
- ارتفاع نسبة النساء اللواتي أعمارهن (15-49) سنة ويحملن مؤهل علمي ثانوية فأكثر الى 90.8% عام 18/2017.

شكل (2) **معدلات الإنجاب الكلية في الأردن (طفل لكل امرأة في سن الإنجاب) حسب سنوات مختارة**

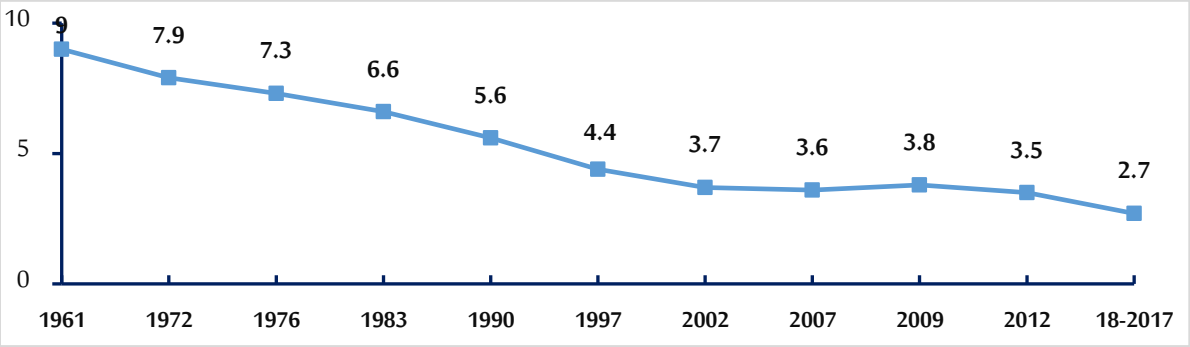

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة: التعداد العام 1961، المسح القومي للخصوبة 1972، مسح الخصوبة البشرية 1976، مسح الخصوبة والصحة الأسرية 1983، مسوح السكان والصحة الأسرية 1990، 2002، 2007، 2009، 2012، 18/2017.

3. معدلات الإنجاب التفصيلية

كما هو مبين في الشكل (3) فقد اتجهت معدلات الإنجاب التفصيلية الى الانخفاض في جميع الفئات العمرية إلا أن الانخفاض الجوهري كان بين الإناث صغيرات السن" فقد انخفض معدل الإنجاب للإناث في الفئة العمرية 15-19 من 71 طفل لكل ألف أنثى عام 1976 الى 27 طفل لكل ألف أنثى عام 2018، بانخفاض مقداره (62%). وفي الفئة العمرية 20-24 انخفض معدل الإنجاب للإناث من 300 طفل لكل ألف أنثى عام 1976 الى 109 لكل ألف أنثى بانخفاض مقداره (64%)، وفي الفئة العمرية 25-29 فقد انخفضت من 367 طفل لكل ألف أنثى عام 1976 الى 156 طفل لكل ألف أنثى عام 2018بانخفاض مقداره (57%)

شكل (3) **معدلات الإنجاب التفصيلية للفترة 1976-2018**

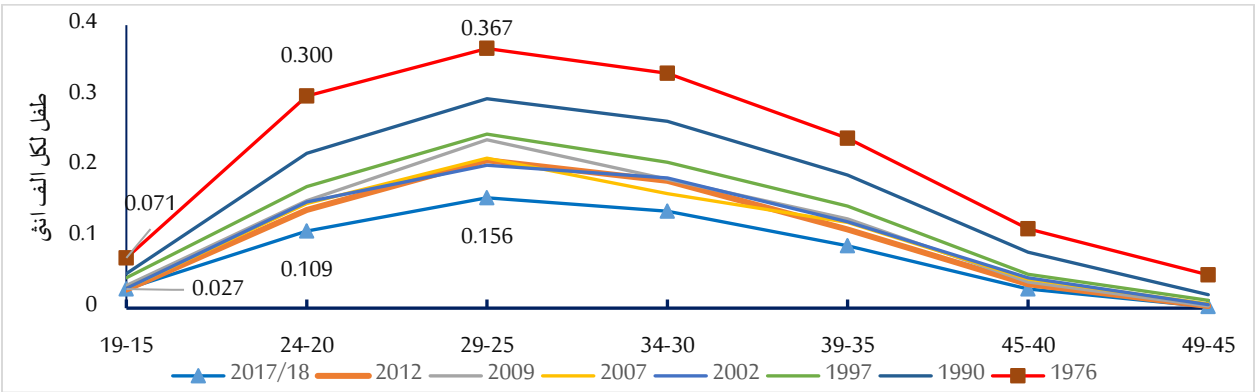

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة: مسح الخصوبة البشرية 1976، مسوح السكان والصحة الأسرية 1990، 2002، 2007، 2009، 2012، 18/2017.

4. اتجاه معدل الوفيات الخام

كما هو مبين في الشكل (4) شهد معدل الوفاة الخام انخفاضاً في الأردن من 22 بالألف في مطلع الخمسينات إلى 18 بالألف في مطلع الستينيات، وإلى 11بالألف في نهاية السبعينيات ليصل الى 6 وفاة لكل ألف من السكان في عام 2019، ويعزى ذلك الى تحسن الأحوال المعيشية العامة للسكان، والذي تمثل في انتشار التعليم، وتحسن المسكن، ومياه الشرب، والدخل، والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية. وأضافة الى ذلك أن التركيب العمري الفتي للسكان يعتبر عاملاً آخر يفسر هذا الانخفاض، الأمر الذي جعل معدل الوفاة في الأردن أقل مما هو عليه في كافة الدول المتقدمة التي تتميز بنسب عالية من كبار السن.

شكل (4) **اتجاه الوفيات مقاسا بمعدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) لسنوات مختارة في الفترة 1952-2019**

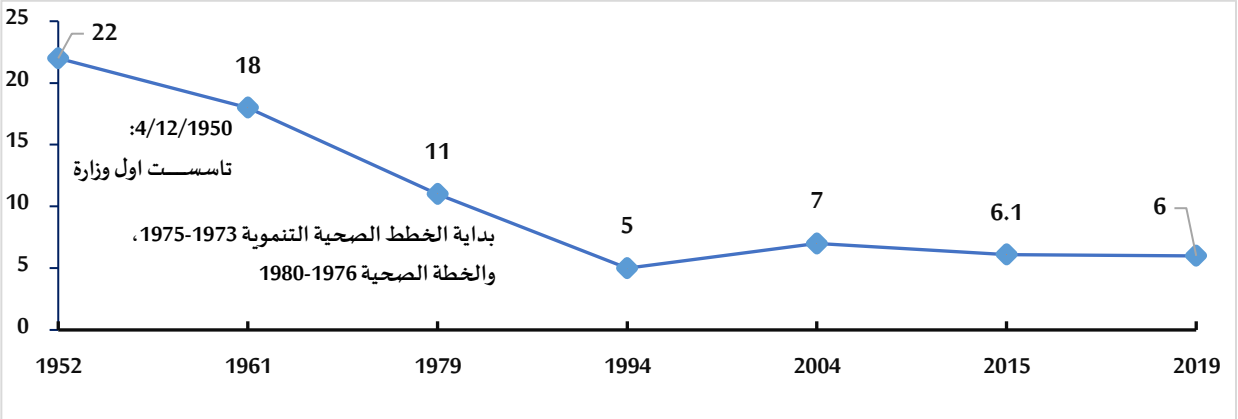

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التقارير الإحصائية السنوية للأعوام 2012، 2019

5. وفيات الأطفال الرضع

معدل وفيات الرضع هو عدد الأطفال الذين توفوا قبل أن يتموا السنة الأولى من العمر في خلال سنة معينة مقسومًا إلى إجمالي عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة، ويعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع مؤشر هام للحالة الصحية للسكان، وقدرة الدولة على توفير العناية الصحية الضرورية للأم خلال فترة الحمل، والرعاية للطفل بعد الولادة. وكما هو مبين في الشكل (5) فقد انخفض من 125 حالة وفاة لكل ألف مولود عام 1955 الى 17 وفاة لكل ألف مولود عام 2018/2017، بنسبة انخفاض تقدر بنسبة 86%.

شكل (5) معدل وفيات الأطفال الرضع (وفاة لكل ألف مولود) لسنوات مختارة للفترة 1955-2018

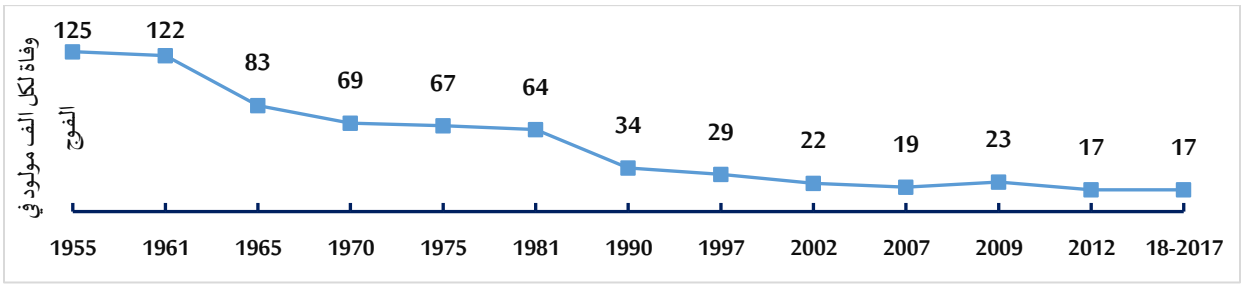

المصادر: اللجنة الوطنية للسكان، الاحتياجات الأساسية لسكان الأردن 2005 وربطها بالعوامل الديموغرافية، دائرة الإحصاءات العامة، مسوح السكان والصحة الأسرية 1990-18/2017، والكتاب الإحصائي السنوي 2012

6.الزيادة الطبيعية للسكان

يعبر عن الزيادة الطبيعية بالفرق بين معدل المواليد مطروحا منه معدل الوفيات، وكما هو مبين في الشكل (6) فقد بلغت الزيادة الطبيعية ذروتها في الفترة ما بين 1952-1979 في الوقت الذي واكب ارتفاع وثبات معدل المواليد انخفاضا في معدلات الوفيات، وبالمقابل في الفترة ما بين 1979-2019 اتجهت معدلات الزيادة الطبيعية فيها الى الانخفاض عندما رافق انخفاض معدلات المواليد انخفاضا في معدلات الوفيات؛ إذ انخفضت معدلات المواليد من 47 عام 1979 الى 20.6 عام 2019 وانخفض معدل الوفيات من 11 عام 1979 الى 6 عام 2019. وبالمعدل تشكل الزيادة الطبيعية ثلثي النمو السكاني.

شكل (6) الزيادة الطبيعية للسكان (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات) لسنوات مختارة في الفترة 1952-2020

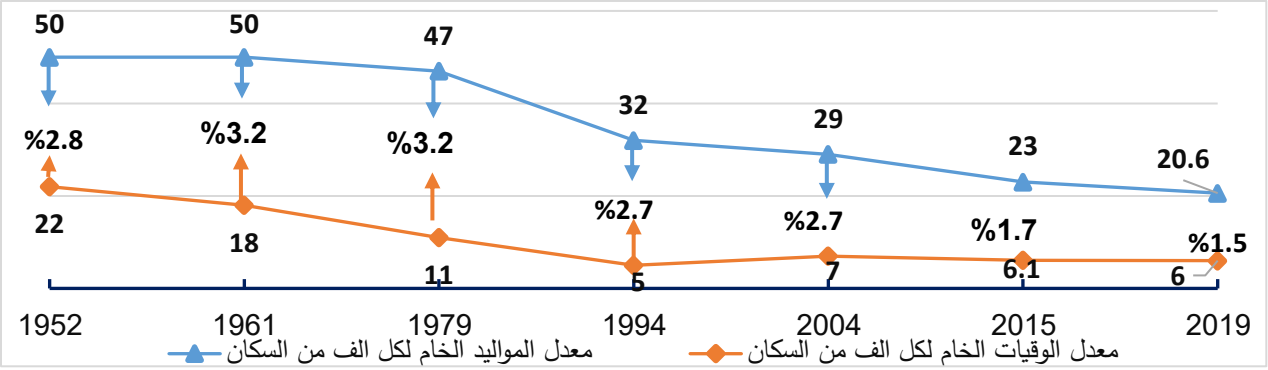

المصادر: إحصائيات 1961،1952، 1979: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2012، إحصائيات 2015، 2019 الكتاب الإحصائي السنوي 2019

7. الهجرة الدولية

جدول (1) غير الأردنيين حسب الدول المرسلة ومعدل النمو السنوي حسب التعدادات 1994، 2004، 2015

	1994		2004		2015		معدل النمو السنوي
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	
الدول العربية الآسيوية منها	157,998	50.2	205,887	52.5	2098197	71.9	12.9
فلسطينيين	92,131	29.3	115,190	29.4	634182	21.7	9.7
عراقيين	24,501	7.8	40,084	10.2	130911	4.5	8.4
سوريين	31,805	10.1	38,130	9.7	1265514	43.4	18.4
الدول العربية الأفريقية ومنها	127,976	40.6	117,754	30.0	674941	23.1	8.3
مصر	124,566	39.5	112,392	28.7	636270	21.8	8.2
دول أسيوية غير عربية	21,608	6.9	58,146	14.8	86118	3.0	6.9
دول أخرى	7,383	2.3	10,486	2.7	197385	2.0	16.4
المجموع	314,965	100.0	392,273	100.0	2,918,125	100	11.3
نسبة الأجانب الى مجموع السكان	7.6		7.7			31	

ويظهر من الجدول (1) أنه خلال النصف الثاني من المئوية ارتفعت نسبة الأجانب من 4.2% عام 1979 الى 31% عام 2015، فقد شكل السكان غير الأردنيون حوالي 4.2 %من مجموع السكان في عام 1979، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 7.6 % في عام 1994 وإلى 7.7 % في عام 2004 مما يشير إلى تزايد طفيف في أعداد غير الأردنيين المقيمين داخل المملكة بما مقداره 3.5 % ما بين عامي 1979 و2004. أما حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة في عام 2015، فقد بلغ نسبة السكان غير الأردنيين حوالي 31 %، وقد توزعوا بما نسبته (43.4%) من السوريين و (21.8%) من المصريين و (21.7%) من الفلسطينيين، والنسبة الباقية من حملة الجنسيات الأخرى.

اللاجئين في الأردن

عرف التعداد العام للسكان والمساكن 2015 اللاجئ: على أنه شخص مدني مقيم في المملكة الأردنية الهاشمية، ويحمل جنسية دولة أخرى، وقدم إلى المملكة الأردنية الهاشمية التماساً للأمان بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب العرق، الدين، القومية، الانتماء إلى فئة اجتماعية أو موقف سياسي أو بسبب خطر ناتج عن النزاعات المسلحة يهدد حياته أو حياة ذويه ولا يستطيع بسبب ذلك العودة إلى دولته الأصلية، وفقا لهذا التعريف، فقد شكل اللاجئين في الأردن حسب التعداد العام للسكان والمساكن 2015، ما نسبته (86%) من مجمل غير الأردنيين ، توزعوا بما نسبته (80.5%) من حملة الجنسية السورية، و 15.4% من الفلسطينيين و 3.4% من العراقيين في حين شكل اللاجئين من حملة الجنسيات الأخرى ما نسبته 0.6%، وقد اثر استيعاب الأردن للاجئين على كافة الجوانب الحياتية في الأردن وشكلت ضغوطا كبيرة على كافة الموارد في الأردن ، وانخفض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وضعفت قدراته الشرائية. بالإضافة الى أثار ديموغرافية تمثلت في إحداث خلل في الهرم السكاني بزيادة كبيرة في قاعدة الهرم، مما سيؤثر سلبا على الجهود الوطنية في تحقيق الفرصة السكانية.

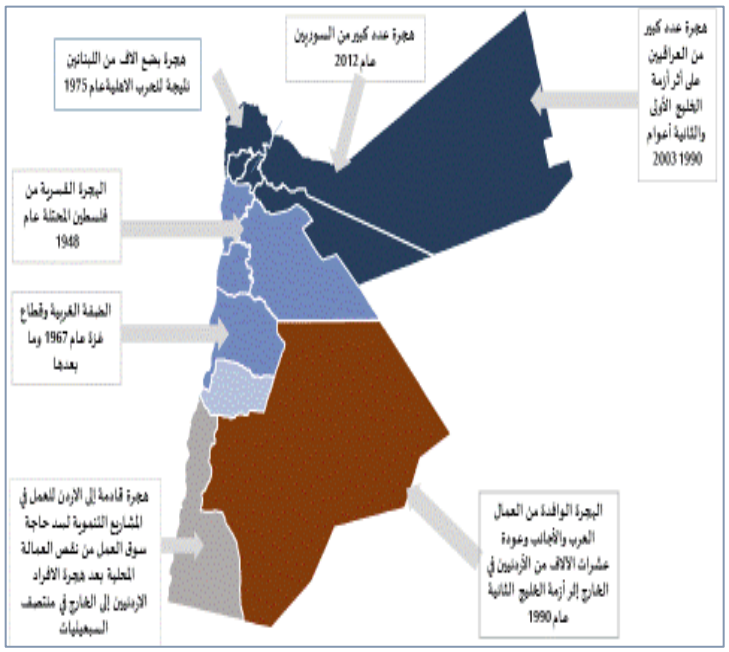

والشكل التالي يبين موجات الهجرات القسرية والطوعية والعمالة الوافدة التي استقبلها الأردن خلال المئوية الأولى فقد استقبل الأردن:

8. الهجرة الداخلية:

تعتبر الهجرة الحياتية من أحد مقاييس الهجرة الداخلية، وهي هجرة الفرد من المكان الذي ولد فيه إلى مكان آخر داخل حدود الدولة. فعلى سبيل المثال المقيمين حاليا في محافظة الطفيلة ومكان ولادتهم أحد المحافظات الأخرى يعتبر هجرة داخلة، أما

من يقيم في باقي محافظات المملكة ومكان ولادته في محافظة الطفيلة يعتبر هجرة حياتية خارجة من محافظة الطفيلة، ويعتبر صافي الهجرة الحياتية لمحافظة الطفيلة محصلة الهجرة الداخلة الى محافظة الطفيلة ناقص الهجرة الخارجة منها.

ومن الشكل (7) يمكن تتبع اتجاه الهجرة الداخلية على النحو التالي:

- إقليم الوسط: استمرار محافظة العاصمة كمركز جذب للسكان، وبروز محافظة البلقاء كجاذبة للسكان في تعداد 2015، اتجاه جديد لمحافظة الزرقاء كمحافظة طاردة عام 2015، واستمرار محافظة مادبا كمحافظة طاردة للسكان في التعددات الثلاث.
- إقليم الشمال: بروز محافظة المفرق كمحافظة جاذبة للسكان خلال الدورات الثلاث للتعدادات في حين استمرت باقي محافظات الشمال الأخرى طاردة باتجاه. المحافظات الأخرى.
- إقليم الجنوب: بروز محافظة العقبة كمركز جذب للسكان خلال الدورات الثلاث للتعددات في حين كانت باقي محافظات الجنوب طاردة باتجاه المحافظات الأخرى.
- ثماني محافظات حسب التعداد 2015 كانت خاسرة للمهاجرين (الزرقاء، اربد، جرش، مادبا، الكرك، الطفيلة ومعان) في حين كانت المحافظات (العقبة، العاصمة، المفرق والبلقاء) جاذبة للمهاجرين، وقد تكرر هذا النموذج في تعدادات 1994 و2004 مع بعض التغيرات الطفيفة، (محافظة الزرقاء كانت جاذبة حسب تعدادات 1994، 2004) وأصبحت طاردة في تعداد 2015، ومحافظة البلقاء التي كانت طاردة حسب التعدادات 1994 و2004 وأصبحت جاذبة 2015).
- تعتبر الهجرة الداخلية مؤشرا على أحد اهم أسباب اختلال التوزيع السكاني في الأردن التي يجب معالجته ضمن اطار خطط التنمية وعلى الرغم من الإشارة في اغلب الخطط الى الهجرة الداخلية إلا انه لم ينعكس ذلك في التخفيف من وطأة نزيف الهجرة الداخلية.

شكل (7) الهجرة الداخلية مقاسة بصافي الهجرة الحياتية للمحافظات حسب التعدادات 1994، 2004 و2015

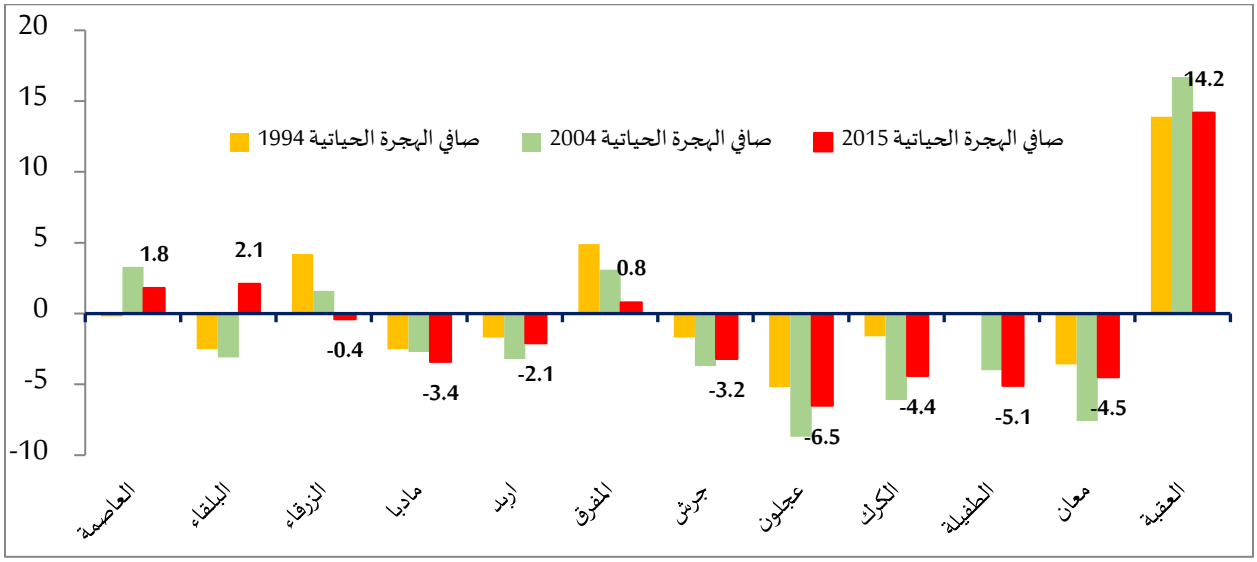

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعدادات العامة للسكان والمساكن 1994، 2004، 2015.

ثانيا: مخرجات الديناميكيات السكانية في المئوية الأولى للدولة الأردنية

1. معدلات النمو السكاني في الأردن

تباينت مستويات معدل النمو السكاني تبايناً ملحوظاً تبعاً للتغيرات التي شهدتها عناصر النمو السكاني المواليد والوفيات والهجرة، والشكل التالي يبرز اتجاه معدلات النمو السكاني السنوية للفترة 1952-2020

شكل (8) اتجاه معدلات النمو السكاني السنوية للفترة 1952-2020

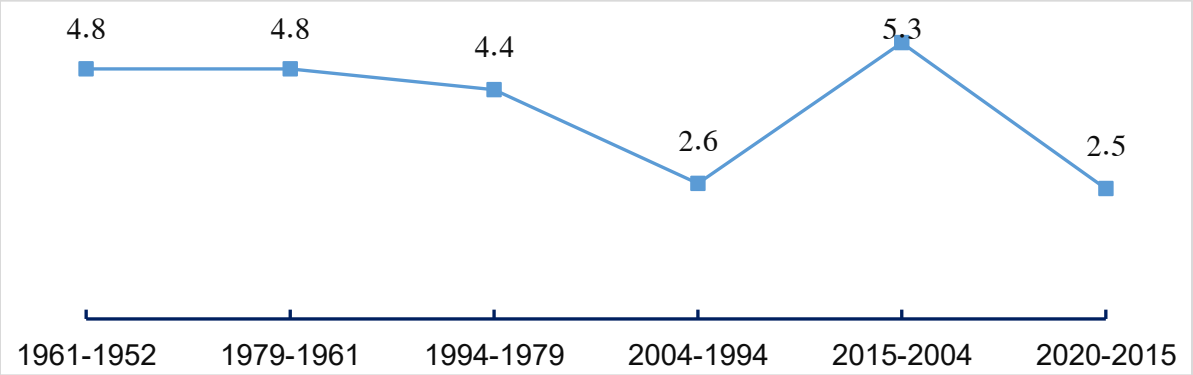

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة: المصدر: التقارير الإحصائية السنوية (2008،2020)

ويمكن تتبع مستويات معدلات النمو السكاني في الأردن على النحو التالي:

- 4.8% سنويا للفترة 1952-1961 مدفوعا بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض سريع في معدل الوفيات بعد انتشار أساليب مكافحة الأمراض المستوطنة والمعدية مما نتج عنه معدلات نمو مرتفعة.
- 4.8% سنويا للفترة 1961-1979 مدفوعا بارتفاع معدل المواليد وانخفاض في معدل الوفيات، وهجرة ربع مليون نسمة من الضفة الغربية وقطاع غزة وهجرة عدد كبير من اللبنانيين بعد الحرب الأهلية.
- 4.4% سنويا للفترة 1979-1994 مدفوعا بالزيادة الطبيعية للسكان، وعودة الأردنيين العائدين من دول الخليج نتيجة لأزمة الخليج.
- انخفض الى 2.6 % للفترة 1994-2004 نتيجة لانخفاض معدلات الإنجاب والوفيات وان الفترة لم تشهد هجرات قسرية كبيرة.
- ثم عاد الى الارتفاع الى 5.3% سنويا للفترة 2004-2015 والتي شهدت فيها منذ عام 2012 موجات اللجوء السوري فقد بلغ معدل النمو السكاني للأردنيين 3.1%، مقابل 18% لغير الأردنيين.
- ثم عاد الى الانخفاض بمعدل 2.5% سنويا للفترة 2015-2020 حيث لم تشهد هذه الفترة هجرات قسرية الى الأردن.

2. تطور عدد السكان في المئوية الأولى

تعتبر أول محاولة لعد السكان في إمارة شرق الأردن كانت عام 1922، حيث تمت بأسلوب عد العشائر، فقد بلغ عدد السكان (225380) نسمة باستثناء منطقتي معان والعقبة اللتان تم ضمهما في عام 1926، وقد تضاعف عدد السكان المملكة في الفترة ما بين عامي 1922-2021 بما يعادل (48) مرة إذ ارتفع عدد سكان الأردن وفق تقديرات دائرة الإحصاءات عام 2020 الى

(10.806) مليون نسمة، واذا استمر معدل النمو السكاني السنوي على مستوى 2.5% والمقدر للفترة 2015-2020؛ سيتضاعف عدد سكان الأردن عام 2020 والبالغ (10806) مليون نسمة بعد 39 سنة. والشكل التالي يبين تطور عدد سكان الأردن

شكل (9) تطور عدد سكان الأردن للفترة 1922-2020

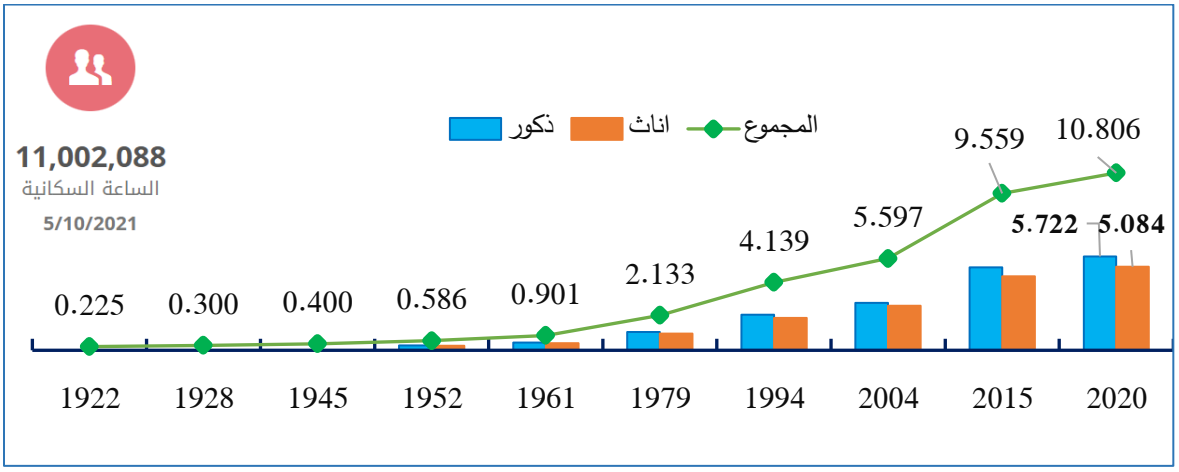

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي 2020 ومجلة السكان والتنمية، العدد الثالث، 1996، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، لمحة عامة عن الوضع السكاني في الأردن

3. التغير في التركيب العمري للسكان في المئوية الأولى

لم يقتصر أثر التغيرات التي حدثت في ديناميكيات السكان في إحداث التغيرات الجوهرية في معدل النمو السكاني فقط، بل كان لهذه التغيرات تأثير جوهري على التركيب العمري للسكان. كما هو مبين في الشكل (10) فقد اتجهت نسبة صغار السن دون سن 15 سنة الى الارتفاع ما بين 1961 و1979 ثم اتجهت الى الانخفاض من 51.6% عام 1979 الى 34.3% عام 2020.، وبالمقابل ارتفعت نسبة السكان في سن الإنتاج من 45.6% عام 1979 الى 62% عام 2020. أما بالنسبة لكبار السن فقد اتجهت نسبة كبار السن الى الانخفاض في الفترة ما بين 1961 الى عام 1994 ثم عادت الى الارتفاع، فقد ارتفعت من2.6% عام 1994 الى 3.7% عام 2020.

شكل (10) التوزيع العمري للسكان الأردنيين حسب الفئات العمرية العريضة لسنوات مختارة

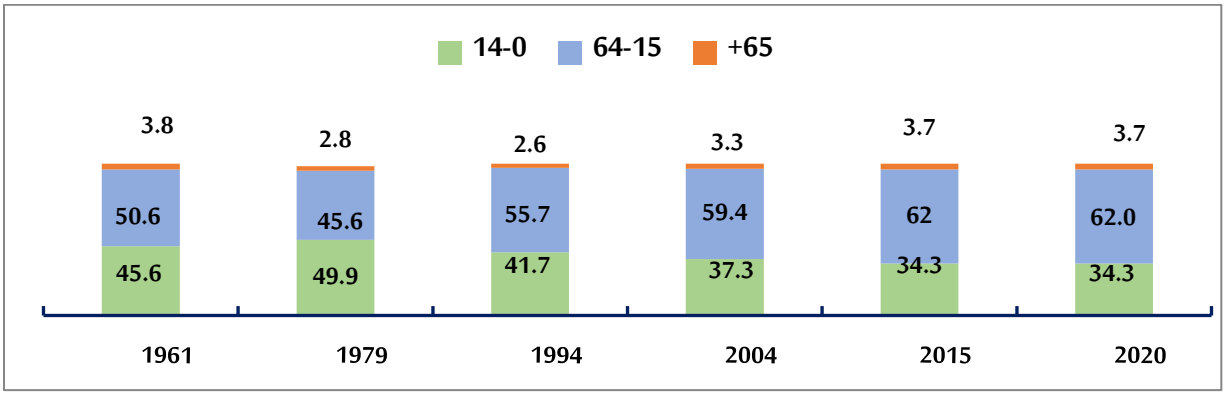

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2012، 2019، 2020

وعلى الرغم من أهمية التغيّر الذي يحدث في التركيب العمري للسكان، إلا أنه لم يأخذ الاهتمام الذي حظيت به التغيرات التي شهدتها عناصر النمو السكاني (الخصوبة والوفاة والهجرة).

4. التغير في معدلات الإعالة ومتوسط حجم الأسرة الخاصة في المئوية الأولى

تعرف نسبة الإعالة الديموغرافية بانها مجموع السكان الذين أعمارهم دون الخامسة عشرة والسكان الذين أعمارهم 65 فأكثر مقسوما على عدد السكان في أعمار القوى البشرية 15-64. كما هو مبين في الشكل (11) فقد انخفضت نسبة الإعالة من 103 فرد معال لكل مائة شخص في أعمار القوى البشرية عام 1979 الى 61.4 فرد معال لكل مائة فرد في أعمار القوى البشرية عام 2020، ولا شك أن الانخفاض الحاد في قيمة هذا المؤشر يعود بشكل رئيسي إلى الانخفاض الجوهري في مستويات الإنجاب الذي شهده الأردن، ومن المتوقع أن ينعكس هذا الانخفاض على رفاه الأسرة وقدرتها على الادخار.

أما فيما يتعلق بحجم الأسرة الخاصة (الأسرة الخاصة فرد أو أكثر يشغلون وحدة سكنية مستقلة (أو جزء منها) ويساهمون معا في الإنفاق من دخل رب الأسرة أو بعض أفرادها وقد لا تكون بين أفراد الأسرة صلة قرابة ومن الشائع أن يشترك أفراد الأسرة في وجبات الطعام أو بعض منها). فقد انخفض متوسط حجم الأسرة بحوالي شخصين للأسرة الواحدة خلال العقود الأربعة الأخيرة من المئوية (1979 و2020). ويعود هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتغير أنماط وتكاليف المعيشة، وفي نفس الوقت تغير النظرة للأطفال وأنماط الإنجاب والانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، والنمط السائد في الاتجاه نحو إنجاب عدد أقل من الأطفال.

شكل (11) معدل الإعالة الديموغرافية ومتوسط حجم الأسرة الخاصة لسنوات مختارة

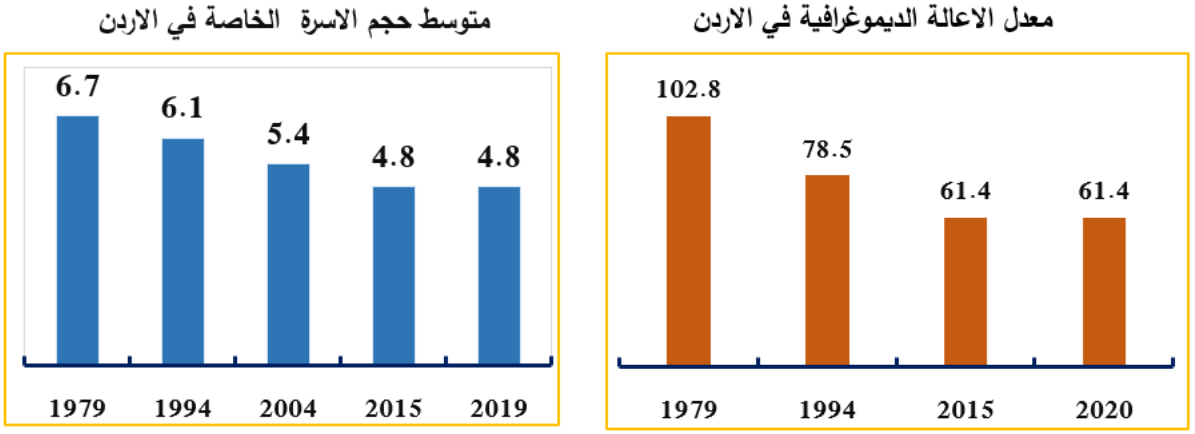

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، والتقرير الإحصائي السنوي لعام 2019.

4. التغير في التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات لسنوات مختارة

يظهر من الشكل (12) أن ثلاث محافظات (العاصمة والمفرق والعقبة) شهدت زيادة في حصتها النسبية من مجمل سكان المملكة، فقد ارتفع نصيب محافظة العاصمة من 38% عام 1979 الى 42% عام 2020، كما ارتفع نصيب محافظة المفرق من 3.4% الى 5.8%، ومحافظة العقبة من 1.7 %عام 1979الى 2% عام 2020، ويعزى ذلك لما تمتاز به هذه المحافظات من عناصر جذب خاصة فيما يتعلق بفرص العمل.

شكل (12) التوزيع النسبي (%) لسكان المملكة حسب المحافظات والتعدادات العامة 1994،1979، 2004 و2020

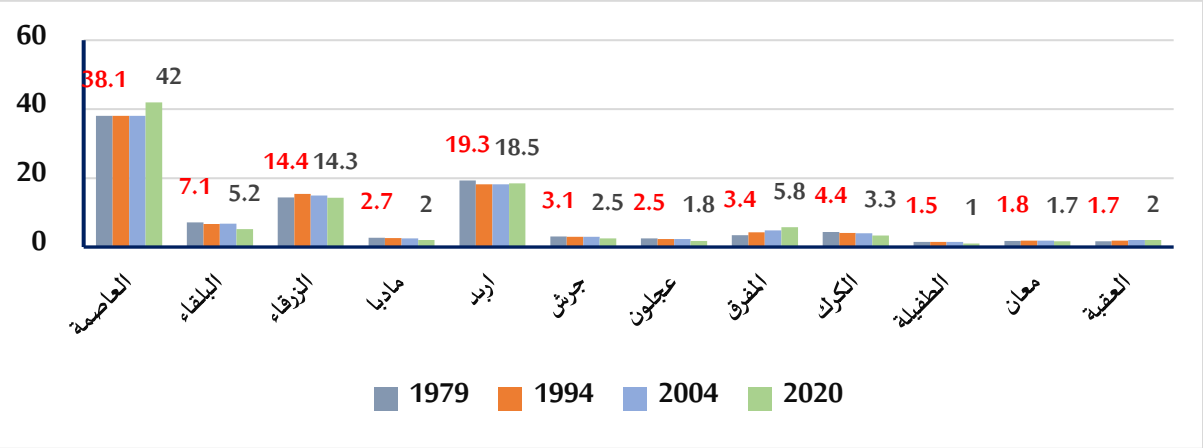

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعدادات السكانية 1994، 2004، التقرير الإحصائي السنوي 2020، ومجلة السكان والتنمية، العدد الثالث، الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان 1996.

5. التوزيع السكاني حسب الأقاليم والكثافة السكانية

يظهر من الشكل (13) أن إقليم الوسط الذي يشكل فقط 16.2% من مساحة المملكة يستقر فيه حوالي 61% من السكان الأردنيين و53% من السكان اللاجئين، وإقليم الجنوب الذي تشكل مساحته 51.2 من مساحة المملكة يضم 9% من الأردنيين و3.4% من اللاجئين، ويعتبر ذلك مؤشرا على يعدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان.

شكل (13) التوزيع النسبي للسكان الأردنيين واللاجئين حسب الأقاليم والمساحة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015

ثالثا: السكان والتنمية في المئوية الأولى

1. النمو السكاني مقابل النمو الاقتصادي

تجاوزت معدلات النمو السكاني معدلات النمو الاقتصادي في الأردن، فكما هو مبين في الشكل (14) فاقت معدلات النمو السكانية معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2009-2019، وحسب راي الاقتصاديين فان معدلات النمو الاقتصادي يجب ان تكون ثلاث إضعاف معدلات النمو السكاني كي يكون قادرا على خلق الوظائف اللازمة للجيل الجديد، وتحقيق الرفاه للمواطن واستدامة التنمية، مما يعكس خلل في التوزان بين عدد السكان والموارد الاقتصادية.

شكل (14) مقابلة معدلات النمو السكاني بمعدلات النمو الاقتصادي للفترة 2014-2020

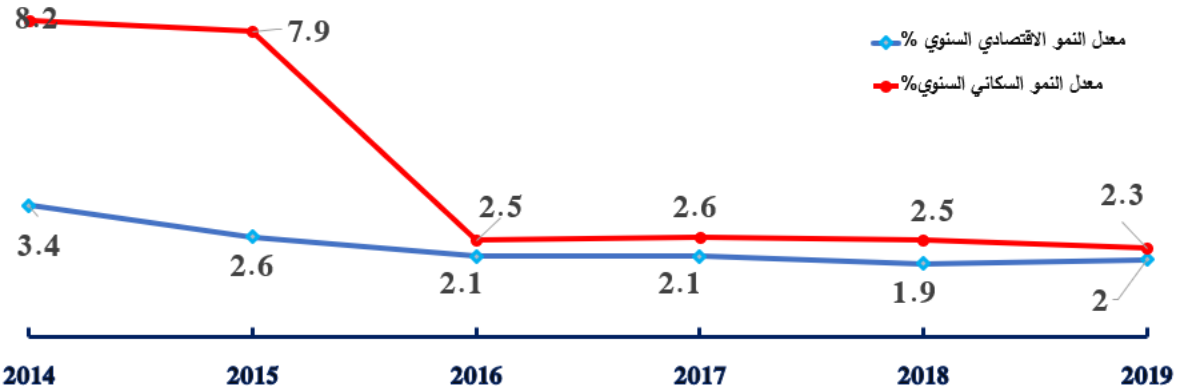

/http://jorinfo.dos.gov.jo/Databank/pxweb/ar/Demographi_Statistics/-/Table5.px/table/tableViewLayout2

البنك المركزي، التقرير السنوي 2020

2. مؤشر راس المال البشري:

يعرف رأس المال البشري بأنه مجموعة المعارف والمواهب والمهارات والقدرات والخبرات والصحة البدنية والذهنية التي يمتلكها بشكل فردي أو جماعي مجموعة من الأفراد في اقتصاد معين. هذه الموارد تعبر عن القدرة الكلية للشعب الذي يمثل أهم أشكال الثروة التي يمكن توجيهها لتحقيق أهداف المجتمع أو الدولة. والجدول التالي يبرز تفصيلا للمؤشرات الفرعية لمؤشر راس المال البشري.

أولا: حل الأردن بالمرتبة 89 عالميا والثامن عربيا على المؤشر الكلي لراس المال البشري الصادر عن البنك الدولي عام 2020، وبدرجة كلية تعادل 0.55، بمعنى أن الأطفال الذين يولدون اليوم في الأردن ستشكل إنتاجيتهم ما نسبته 55% مقارنة بما يمكن إنتاجه في حال حصولهم على رعاية صحية وتعليمية متكاملة وعالية الجودة،

ثانيا، أظهرت نتائج التقرير الذي أعده البنك الدولي حول المؤشر بأن معدل قدرة بقاء المواليد على قيد الحياة حتى سن الخامسة بلغ ما نسبته 98%.

ثالثا، أشار التقرير إلى أن الطلاب الأردنيين قد حققوا درجات تعادل430 بالمتوسط في الاختبارات القياسية لتقييم مهارات الطلبة حول العالم، حيث أن درجة 625 تمثل تحصيل متقدم، فيما الدرجة 300 تمثل أدنى مستويات التحصيل.

رابعا، عند قياس عدد سنوات التعليم الفعلي التي يحصل عليها الطلاب الأردنيين في المدارس، وذلك بعد تقييم عدد السنوات التي يقضيها الطلاب الأردنيين على مقاعد الدراسة بمستوى جودة التعليم الذي يحصلون عليه، فقد تبين أن عدد سنوات التعليم الفعلي التي يحصل عليها الطالب الأردني على مقاعد الدراسة تعادل 7.7 سنوات مقابل 11.1 سنة يقضيها الطالب على مقاعد الدراسة، وهذا يشير إلى وجود فجوة تعليمية مقدارها 3.4 سنوات من التعلم.

خامسا، تشير النتائج إلى أن 89 % من الأردنيين في سن الخامسة عشر يمتلكون القدرة على البقاء على قيد الحياة حتى سن أل 60 عاما.

سادسا، بالنسبة للنمو الصحي للأطفال الأردنيين، فقد أظهرت نتائج البنك الدولي بأن 92 % من الأطفال الأردنيين ينمون بشكل طبيعي دون إصابتهم بأمراض الهزال أو التقزم أو الأمراض التي تعيق النمو بشكل مزمن.

ويحتاج تحسين مؤشر رأس المال البشري في الأردن الى استثمارات كافية وفعالة وفاعلة لتحسين نتائج الصحة والتعليم، وزيادة توظيف النساء والشباب للاستفادة بشكل أفضل من رأس المال البشري الحالي، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لمساعدة جميع الناس على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

جدول (2) درجات الأردن على مؤشر راس المال البشري المؤشرات الفرعية الصادر عن البنك الدولي عام 2020

	الدرجة للذكور	الدرجة للإناث	الدرجة الكلية
القدرة على البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة	0.98	0.99	0.98
عدد السنوات على مقاعد الدراسة	10.9	11.4	11.1
عدد سنوات التعليم الفعلي (عدد سنوات الدراسة مقيما بجودة التعليم	7.2	8.1	7.7
الدرجات في الاختبارات القياسية	415	444	430
معدل قدرة البالغين في البقاء على قيد الحياة	0.88	0.91	0.89
المؤشر الكلي لراس المال البشري في الأردن	0.53	0.58	0.55

Source: The World Bank, The Human Capital Index,2020 update

3. تكافؤ الفرص بين الذكوروالإناث

على الرغم من تكافؤ الفرص في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث كما هو مبين في الشكل (15)، إلا أن ذلك لا يترجم الى الوصول العادل والمتساوي للفرص الاقتصادي:

ففي الوقت الذي يبلغ فيه القوى البشرية 15 فأكثر (2578515) من الذكور وعدد العاملين منهم (1088156)، نجد أن الإناث بلغو (2540539) بلغ العاملات منهن (260152).

كما بلغ معدل البطالة بين الذكور 21.2% في حين بلغ بين الإناث 30.7%. ويرتفع معدل البطالة بين حاملات مؤهل بكالوريوس فأكثر 33.6% مقابل 21.6 % من الذكور.

وبدون تحقيق المساواة وتمكين المرأة ستبقى فرص الاستفادة من الفرصة السكانية منقوصة والتنمية غير شمولية وذلك بتجميد 86%من القوى البشرية الأنثوية.

شكل (15) مؤشرات تكافؤ الفرص في التعليم والوصول الى الفرص الاقتصادية

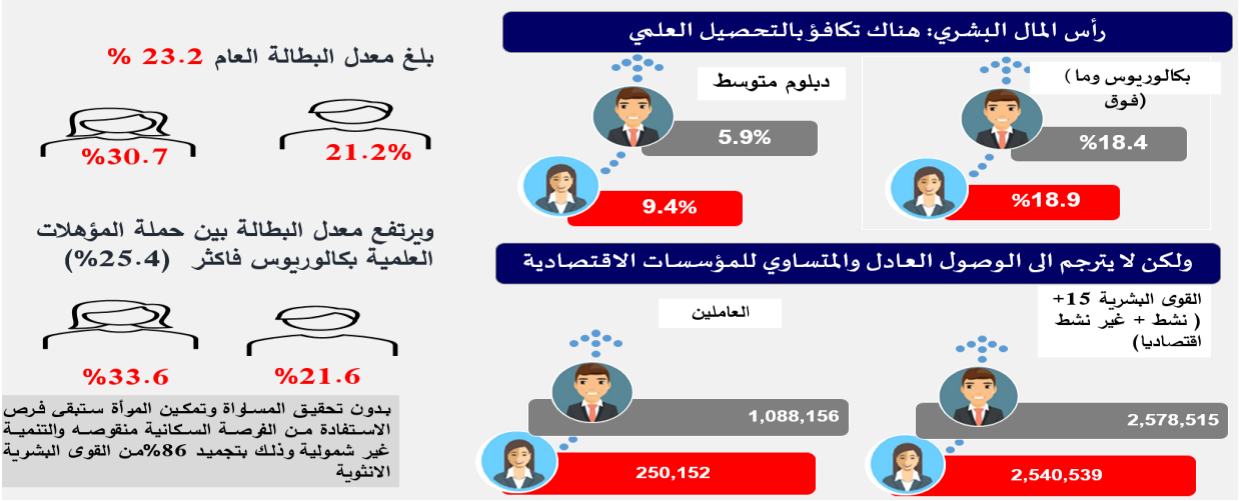

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح القوى العاملة 2020

4. معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي المنقح ومعدلات البطالة

على الرغم من أن معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث قد اتجهت الى الارتفاع بنسبة 1% تقريبا عام 2020 بالمقارنة مع عام 2000 إلا أن مشاركة المرأة الاقتصادية في الأردن ما زالت منخفضة بالمقارنة مع دول العالم؛ وبالمقابل اتجهت معدلات المشاركة الاقتصادية للذكور خلال الفترة 2000-2020 الى الانخفاض، بالإضافة الى ما تقدم اتجهت معدلات البطالة بين الذكور والإناث الى الارتفاع خلال الفترة 2000-2020 فقد ارتفعت بين الذكور من 12.3% عام 2000 الى 21.2% عام 2020. كما ارتفعت بين الإناث من 21% عام 2000 الى 30.7% عام 2020. حيث يعتبر ذلك فجوة سلبية في علاقة ديناميكيات السكان بالتنمية.

شكل (16) معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي والبطالة بين الأردنيين حسب الجنس لسنوات مختارة

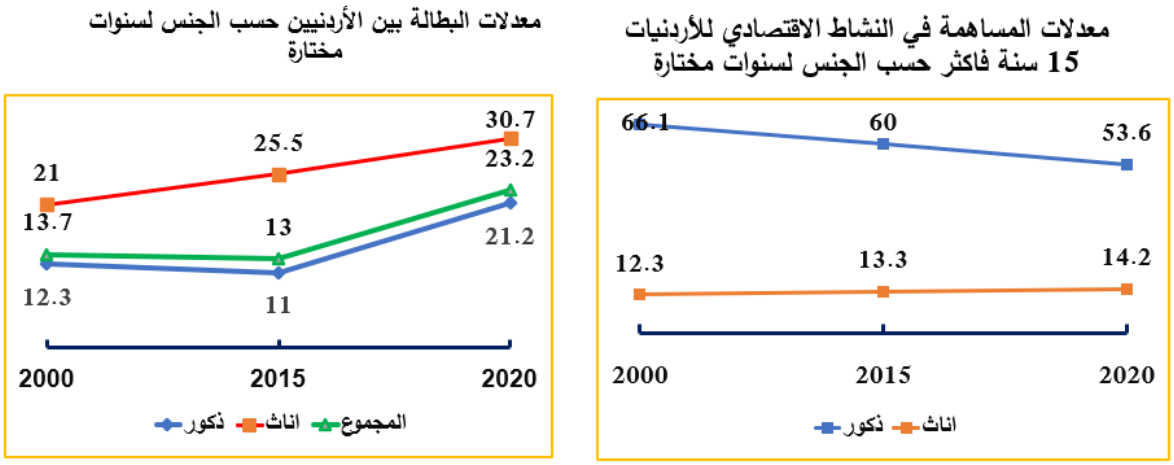

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسوح العمالة والبطالة 2000، 2015،2020.

5. اثأركوفيد-19 على ديناميكيات السكان

- المواليد: يشير مقارنة أعداد المواليد للأعوام 2019 و2020 حسب الأشهر الى أن أعداد المواليد في شهر كانون أول عام 2020 والذي يسجل ولادة الأحمال التي تمت في بداية الحظر في أذار 2020 لم ترتفع، لا بل سجلت انخفاضا بنسبة 10.7% بمقارنة أعداد المواليد في شهر كانون أول 2020 بما يقابله عام 2019.
- الوفيات: بمقارنة أعداد لوفيات عام 2020 مع عام 2019 سجلت الوفيات ارتفاعا بنسبة 14.4%، وبلغت ذروة الزيادة في الثلاث شهور الأخيرة من سنة 2020، ومن الجدير بالإشارة اليه أن 63.4 من وفيات الإناث و62.6% من وفيات الذكو بسبب الإصابة بفيروس كورونا كان في الفئة العمرية 65 فأكثر، والتي هي تشكل (3.9% و3.5%) للإناث والذكور على التوالي على الهيكل العمري لسكان الأردن عام 2020.
- الهجرة: لا تتوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها في دراسة تأثير الأزمة على الهجرة، لكن الموضوع يحتاج الى تقييم على المدى القصير والطويل، نظريا تسببت الجائحة في الحد من السفر وإغلاق الحدود. نتيجة لذلك، عاد العديد من المهاجرين الدوليين إلى بلدانهم الأصلية، بينما قرر آخرون البقاء في الخارج طوال هذه المدة، وقد يكون للزيادة في العمل عن بعد تأثير طويل المدى على الهجرة بعد أن أصبح من الواضح أنه يمكن أداء العديد من الوظائف عن بُعد.

شكل (17) أعداد المواليد والوفيات حسب الأشهر للأعوام 2019 و2020

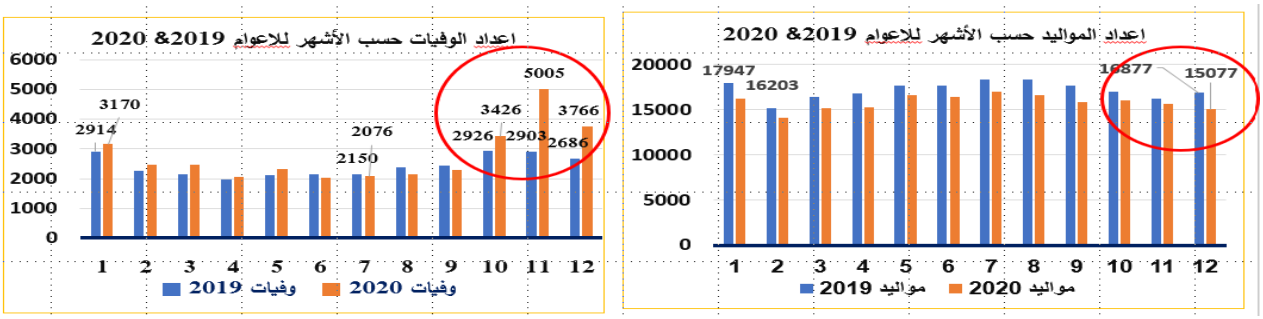

المصدر: المجلس الأعلى للسكان، 2020، ورقة بحثية بالاستناد الى بيانات دائر الأحوال المدنية والجوازات

6. البعد السكاني في الأمن الوطني

وطنيا يعرف الأمن الوطني بحالة من الاستقرار والازدهار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والإعلامية والبيئية في المجتمع، وإن أي خرق لهذه الحالة سيشكل تهديداً للأمن الداخلي، ويشكل البعد السكاني محورا أساسيا في الأمن الوطني ويتداخل مع باقي أبعاد الأمن الوطني السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية والبيئية، وتجويد البعد السكاني في الأمن الوطني يتطلب ما يلي:

- ضبط النمو السكاني وتحقيق معادلة التوازن بين السكان والموارد.
- الارتقاء بخصائص السكان.
- استثمار الفرصة السكانية والحد من مشكلة الفقر والبطالة
- التوزيع الجغرافي المتوازن للسكان، وضبط الهجرة الداخلية والخارجية والتوظيف الأمثل لها.

يعيق النمو السكاني المرتفع أي فرص للنمو الاقتصادي والتوسع في الاستثمار الذي يعتبر الحل الجذري لمشاكل البطالة والفقر، لذلك نجد أن الإنفاق الحكومي يوجه تلقائيا الى توفير الخدمات الأساسية التي تصبح عبئا كبيرا على الحكومة، مما قد يؤدي الى تراجع في نوعية هذه الخدمات، كذلك يعمل على زيادة الطلب على الموارد الطبيعية والبيئية متمثلة بالضغط على موردين أساسيين هما الماء والغذاء واستنزاف الموارد المائية، خاصة وأن الأردن يعتبر ثالث أفقر دولة في العالم بالموارد المائية فيما يتعلق بحصة الفرد السنوية من المياه، كذلك يترتب على الزيادة السكانية انتشار لمناطق المكتظة بالسكان التي ترتفع فيها معدلات انتشار الجريمة. كذلك فان عامل الهجرة الخارجية له تبعاتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: الأفاق المستقبلية للتغيرات الديموغرافية في المئوية الثانية للدولة الأردنية

- ✓ تهيئة البيئة الملائمة لاستثمار مرحل التحول التي يمر بها الأردن
- ✓ تحسين فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم، وتعزيز فرص العمالة المنتجة المتاحة للفئات السكانية الأصغر سنا، والاستثمار في النمو الاقتصادي
- ✓ تعزيز القدرات على تحديد الاحتياجات التدريبية ذات الأولوية وبرامج تدريبية شاملة للنظم الحديثة مرتكزة على تطوير المهارات التقنية وتوفير الموارد الكافية لتحقيق النتائج.
- ✓ دمج البعد السكاني ومتطلبات استثمار الفرصة السكانية في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية
- ✓ توفير البيانات لمتابعة التقدم تجاه تحقيق النتائج وتوفر الأدلة والبراهين ونتائج البحوث التي يُستند اليها في دعم تبني السياسات والقرارات ذات الأولوية.
- ✓ نظم إنذار مبكر لتجنب التداعيات الاجتماعية والسياسية والأمنية الخطيرة

1. الإسقاطات السكانية

تعتبر الإسقاطات السكانية أداةً فعالةً يمكن الاستناد إليها لقراءة الأوضاع السكانية المتوقعة مستقبلاً في المئوية الثانية للدولة الأردنية، والتي ستكون محصلة للتغيرات التي تشهدها العناصر المسؤولة عن النمو السكاني مستقبلا، وخاصة بما يتعلق بحجم السكان وتركيبهم العمري.

وقد استخدم في تنفيذ الإسقاطات ثلاثة سيناريوهات، طبقت على سكان الأردن من الأردنيين المقيمين داخل الأردن. وقد استندت الإسقاطات السكانية إلى مجموعة افتراضات أو مُدخلات عامة، وكانت السيناريوهات على النحو التالي:

- السيناريو المرتفع: بافتراض ثبات معدل الإنجاب الكلي المشاهد في عام (2015)، والبالغ (3.38) طفلا للمرأة والمحسوب استنادا إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 طوال الفترة الزمنية للإسقاطات (2015-2050) وافتراض ثبات توقع الحياة وقت الولادة لكل من الذكور والإناث (72.87 سنة للذكور) و(74.27 سنة للإناث)،
- السيناريو المتوسط: بافتراض تحقيق معدل الإنجاب المرغوب به والبالغ (2.4) طفلاً للمرأة حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2012 في عام (2030)، وحدوث ارتفاعٍ في توقع الحياة لكل من الذكور والإناث مقداره 1.5 سنة خلال الفترة (2015-2030)، وارتفاع مقداره (0.5) سنة واحدة خلال الفترة (2030-2050).

- السيناريو المنخفض: بافتراض وصول معدل الإنجاب الكلي إلى (2.1) طفلاً للمرأة في عام (2030) وحدوث ارتفاع في توقع الحياة لكل من الذكور والإناث مقداره سنتان خلال الفترة (2015-2030). وحدوث ارتفاع مقداره (0.5 سنة) في توقع الحياة للذكور والإناث خلال الفترة (2030-2050) واستندت هذه الافتراضات إلى اتجاهات توقعات الحياة لكل من الذكور والإناث التي أظهرت ارتفاعاً جوهرياً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتباطأت بعد ذلك، وأصبح من الصعب إضافة سنوات لتوقع الحياة خلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ كما كان الحال سابقا.

في ظل التوقعات، سيشهد الأردن تغيرا جوهريا في أوضاعه الديموغرافية، بناء على تطور العناصر الديموغرافية في العقود السابقة، مما سيؤدي إلى تغيرات جوهرية تدريجية في حجم السكان وتركيبهم العمري تفضي الى فرصة سكانية إذا ما تم الإعداد لها فإنها ستشكل فرصة حقيقية للتنمية الاقتصادية

2. تطور أعداد السكان في المئوية الثانية للأردن

كما هو مبين في الشكل (18) الذي بين تطور أعداد السكان في الأردن في المئوية الثانية للأردن حسب السيناريو المرتفع والمنخفض، يمكن إبراز ما يلي:

- أعداد السكان الأردنيين: من المتوقع أن يبلغ حجم السكان الأردنيين حوالي (11 مليون نسمة) في عام (2040) حسب السيناريو المرتفع، مقابل حوالي و(9.5 مليون نسمة) حسب السيناريو المنخفض (سيناريو الفرصة السكانية). وتقل النتائج حسب السيناريو المنخفض بحوالي (1.4 مليون نسمة) عن حجم السكان المتوقع، وسيرتفع عدد السكان الأردنيين عام 2050 الى 13 مليون حسب السيناريو المرتفع مقابل 10.5 مليون حسب السيناريو المنخفض.
- مجمل السكان: وبافتراض استمرار وجود غير الأردنيين المقيمين داخل الأردن خلال السنوات القادمة وحتى عام (2030)، سيكون حجم سكان الأردن أكبر، وسيبلغ حوالي (15.7 مليون نسمة) في عام (2040) و19 مليون عام 2050 حسب السيناريو المرتفع، وسيبلغ حوالي (12.1 مليون نسمة) عام 2040 و13 مليون عام 2050 حسب السيناريو المنخفض.

شكل (18) تطور أعداد السكان الأردنيين ومجمل سكان الأردن حسب السيناريو هين المرتفع والمنخفض للفترة 2020-2050

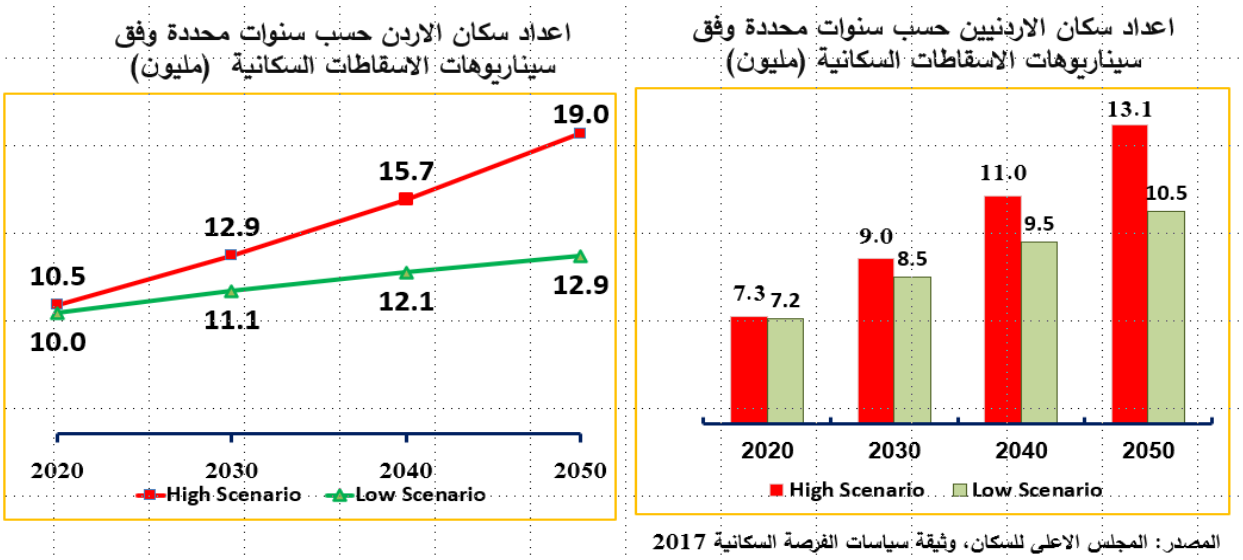

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2017

3. التغير في التركيبة العمرية للسكان في المئوية الثانية

يعتبر التغير المصاحب للفرصة السكانية من أهم خصائص التحول، فالتغير في التركيب العمري نتيجة لحدوث الفرصة السكانية يتمثل ذلك أساساً في ارتفاع نسبة الشباب والبالغين على حساب نسبة الأطفال وكبار السن، وينعكس التغير على نسبة الإعالة وعلى احتياجات ومتطلبات هذه الفئات العمرية من التعليم والصحة والمياه والسكن وفرص العمل وغيرها من الاحتياجات، وفيما يلي أبرز معالم التغير في التركيبة العمرية للسكان للفترة 2020-2050 كما يبينها الشكل (19).

- ستخفض نسبة صغار السن من 33.1% عام 2020 الى 22.7% عام 2050 حسب السيناريو المنخفض في حين ستنخفض حسب السيناريو المرتفع من 33.7% عام 2020 الى 31.5% عام 2050 حسب السيناريو المرتفع.
- وبالمقابل سترتفع نسبة أعمار القوى البشرية من 62.6% عام 2020 الى 67.7% عام 2040 حسب السيناريو المنخفض ثم تتجه بالانخفاض التدريجي في حين ستنخفض حسب السيناريو المرتفع من 62 عام 2020 الى 60.9% عام 2040 وستبقى على هذا المستوى للفترة 2040-2050
- أما شريحة كبار السن فستشهد ارتفاع في نسبة كبار السن من 4.3% عام 2020 الى 10.1% عام 2050 مما يؤشر الى انتقال المجتمع الأردني الى مرحلة المجتمعات الهرمة عام 2050.

شكل (19) التركيبة العمري للسكان الأردنيين حسب السيناريو هين المرتفع والمنخفض للفترة 2020-2050

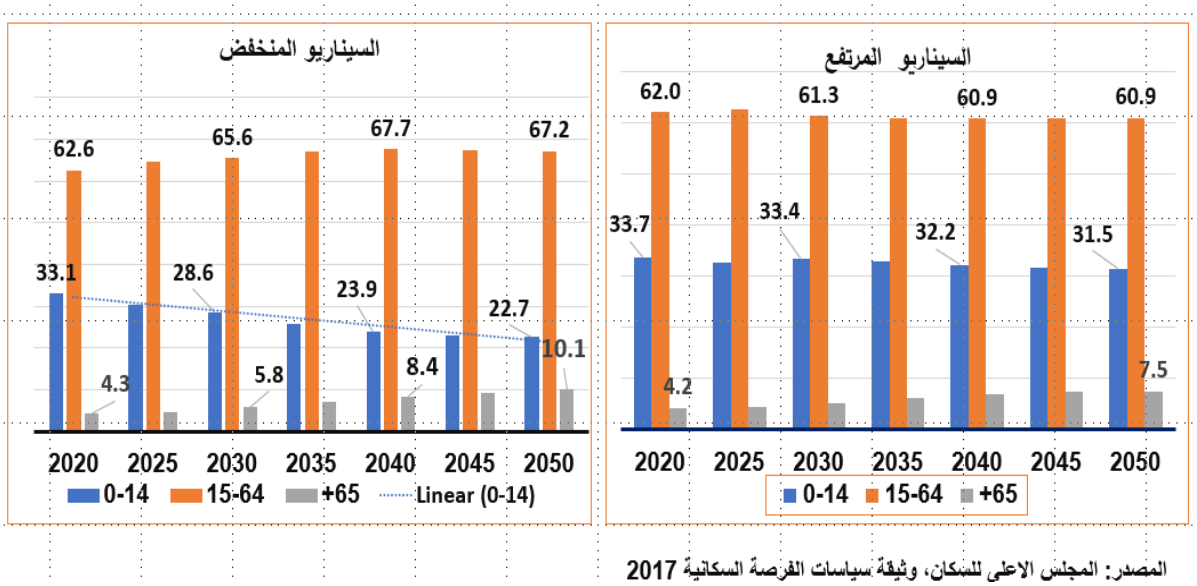

المصدر: المجلس الاعلى للسكان، وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2017

4. توقيت ذروة الفرصة السكانية في المئوية الثانية للأردن

تتحدد الفرصة السكانية عندما تبلغ نسبة السكان في سن العمل أعلى ذروة لها ونسبة الإعالة العمرية أدنى ما تكون، وتشير الإسقاطات السكانية كما يبينها جدول (3) أن نسبة السكان في أعمار القوى البشرية ستبلغ (67.7%) من مجموع السكان وستنخفض نسبة الإعالة الديموغرافية لتصل إلى (48 فرد) لكل (100) فرد في أعمار القوى البشرية. أما إذا بقيت مستويات الإنجاب في المستقبل على حالها كما في السيناريو المرتفع، فإن نسبة السكان في أعمار القوى البشرية لن ترتفع وستبقى على

حالها تقريباً، كما ستبقى نسبة الإعالة العمرية[2] عند مستوياتٍ عاليةٍ أيضاً نسبة الإعالة الديموغرافية = عدد صغار السن (أقل من 15 سنة) + عدد كبار السن (65 سنة فأكثر) مقسوما على عدد السكان في أعمار القوى البشرية (15-64 سنة) ، و بناءً على الإسقاطات السكانية التي تم تنفيذها كما هو مبين في الجدول التالي، فقد تبين أن الفرصة السكانية في الأردن - مقاسة بمستوى نسبة السكان في أعمار القوى البشرية وبمستوى نسبة الإعالة العمرية ستبلغ ذروتها بحلول عام (2040) حسب السيناريو المنخفض.

جدول (3) نسب السكان في أعمار القوى البشرية ونسب الإعالة العمرية حسب السيناريوهات الثلاث للفترة 2015-2050

السنة	السيناريو المرتفع (3.38 مولود) 2030	السيناريو المتوسط (2.4 مولود) 2030	السيناريو المنخفض (2.1 مولود) 2030	السيناريو المرتفع (3.38 مولود) 2030	السيناريو المتوسط (2.4 مولود) 2030	السيناريو المنخفض (2.1مولود) 2030
	نسبة السكان في أعمار القوى البشرية %			نسبة الإعالة العمرية % (لكل 100 شخص في أعمار القوى البشرية)		
2015	61.2	61.2	61.2	64.0	64.0	64.0
2020	62.1	62.5	62.6	61.0	60.0	60.0
2025	62.7	64.2	64.7	60.0	56.0	55.0
2030	61.3	64.5	65.6	63.0	55.0	52.0
2035	60.9	65.6	67.2	64.0	53.0	49.0
2040	60.9	66.2	67.7	64.0	51.0	47.7
2045	61.0	66.3	67.8	64.0	51.0	48.0
2050	60.9	66.4	67.6	64.0	51.0	48.0

المصدر: المجلس الأعلى للسكان، 2017، وثيقة سياسات الفرصة السكانية

5. التغير في حجم القوى العاملة في المئوية الثانية

ولعرض التأثيرات الاقتصادية للفرصة السكانية نتيجةً للتغير المتوقع في التركيب العمري للسكان في الأردن خلال الفترة الزمنية (2015-2050)، فقد تم استخدام نسب المشتغلين من مجموع السكان الذين أعمارهم (15 سنة) فأكثر حسب السيناريو الثالث في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الذي يفترض نمواً اقتصادياً معتدلاً، وكما هو مبين في الشكل (20) سيرتفع حجم قوة العمل حسب هذا الأسلوب من حوالي (1.65 مليون فرد) في عام 2015 إلى (4.10 مليون فرد) عام 2040. أما في عام 2050، فسيصل عدد قوة العمل الأردنية المتوقع الى (4.60 مليون فرد، اي سيتضاعف بين عامي (2015) و(2050) بمقدار و(2.8 مرة). وإذا أخذنا هذه الزيادة مع انخفاض في معدلات الإعالة فأنها ستصبح قوة دافعة للتنمية، وذلك أيضا إذا اقترنت بتهيئة البيئة الملائمة لذلك من تعليم نوعي وصحة نوعية وفرص عمل متنوعة، عكس ذلك فسيكون لهذه الزيادة اثأر أمنية واجتماعية.

2 نسبة الإعالة الديموغرافية = عدد صغار السن (أقل من 15 سنة) + عدد كبار السن (65 سنة فأكثر) مقسوما على عدد السكان في أعمار القوى البشرية (15-64 سنة)

شكل (20) حجم القوى العاملة الأردنية حسب السيناريو المنخفض لسنوات محددة في القترة 2020-2050

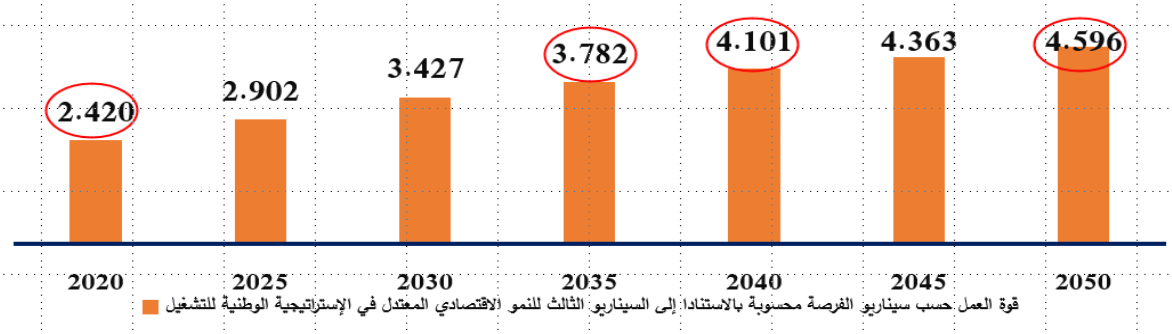

المصدر: المجلس الأعلى للسكان، 2017، وثيقة سياسات الفرصة السكانية

6. تحقيق واستثمار الفرصة السكانية في المئوية الثانية للأردن

لتحقيق الأهداف المرجوة من الفرصة السكانية في تحقيق الرفاه للمواطن والتي ستبلغ ذروتها عام 2040، لا بد من تهيئة البيئة الملائمة لتقل عملية التغير في التركيب السكاني الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لا بد من تهيئة البيئة الملائمة من السياسات والبرامج في الصحة والتعليم والاقتصاد والبنية التحتية كما يبينها الشكل (21)

شكل (22) الإطار المنطقي للنتائج المرغوب تحقيقها في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية في المئوية الثانية

المصدر: المجلس الأعلى للسكان، 2017، وثيقة سياسات الفرصة السكانية

المراجع:

1. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2008،2012، 2015،2019، ،.2020
2. دائرة الإحصاءات العامة، المسح القومي للخصوبة 1972
3. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة 1976،
4. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة والصحة الأسرية 1983
5. دائرة الإحصاءات العامة، مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر 1987.
6. دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 1990، 2002، 2007، 2009، 2012، 18/2017.
7. دائرة الإحصاءات العامة، التعدادات العامة للسكان والمساكن 1994، 2004، 2015.
8. دائرة الإحصاءات العامة، مسوح العمالة والبطالة، 2000-2020
9. الأمانة العامة للجنة الوطنية للسكان، 1996، مجلة السكان والتنمية، العدد الثالث
10. المصدر: المجلس الأعلى للسكان، 2020، ورقة بحثية بالاستناد الى بيانات دائر الأحوال المدنية والجوازات
11. المصدر: المجلس الأعلى للسكان، 2017، وثيقة سياسات الفرصة السكانية
12. .
13. Source: The World Bank, The Human Capital Index,2020 update